كلية اللغة العربية بأسيوط
المجـلة العلميـة

الدّرس النّحوي في (شواهد التّوضيح والتّصحيح) لابن مالك

إعداد

د . صالح عبد العظيم فتحي الشاعر

(العدد الثلاثون – الجزء الثالث نوفمبر ٢٠١١م)

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعـد ،،،

فهذا البحث محاولة لعرض نوع من الدَّرس النَّحوي، قام في الأساس على اتِّخاذ الحديث الشَّريف أساسًا للقاعدة النَّحويَّة، في حالة وروده بالنقل الصحيح الموثوق، حيث قام الحافظ شرف الدين اليونيني [٦٢١- ٧٠١هـ] بضبط رواية الجامع الصحيح للإمام البخاري بحضرة شيخ النُّحاة ابن مالك، وكان ابن مالك إذا مرَّ من الألفاظ ما يتراءى أنَّه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنَّه منها، شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه[1].

وابن مالك هو النحويُّ الكبير، الَّذي "كان يُضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب"[2]، "وكان أُمَّة في الاطِّلاع على الحديث" [3].

ولهذا كان كتاب (شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح) من أهم كتب النَّحو العربي؛ حيث سدَّ جزءًا من النَّقص في منهجه، وهو الخاص بندرة الاستشهاد بالحديث الشريف أو بناء القاعدة عليه، مع جدارته بذلك حال

(١) إرشاد الساري ١/٤٠، ٤١.

(٢) نفح الطيب ٢/٢٢٨.

(٣) بغية الوعاة ١/١٣٤.

صحة نقله؛ لكونه صادرًا عن أفصح العرب، سيِّدنا محمَّد صلى الله عليه وآله وسلَّم.

وقد قصدت بالدرس هنا: طريقة عرض المسائل، ومنهج معالجتها؛ وذلك لأن هذا الكتاب لم يقم على ما قامت عليه كتب الخلافيَّات النحوية من طرح المسائل والآراء ثم الاحتجاج لها أو مخالفتها، إنَّما قام على نصوص ثابتة، جُمِعَت من مصدرها، ثم أقيم حولها الدرس، فالنصوص أساس، والمسائل تابعة لها.

وفي معنى الدرس يقول ابن منظور: "درستُ الكتاب أدرسه دَرْسًا: أي ذلَّلتُه بكثرة القراءة حتَّى خفَّ عليَّ"[1]، وهو ما حدث مع الأساليب المسموعة المنقولة نقلاً صحيحًا، التي سمَّاها ابن مالك (مشكلات)؛ لكونها مخالفة لما هو مستقرٌّ عند بعض النُّحاة، ثمَّ أقام حولها الدرس بُغيةَ توضيحها وبيان كونها صوابًا بالأدلة والشواهد، وهو مغزى قوله في العنوان: (التوضيح والتصحيح).

ويضم هذا البحث عشر مسائل، من المسألة (٣١) إلى المسألة (٤٠) في الكتاب، وهي على التحقيق ثلاث عشرة مسألة، لكنها جاءت في عشرة مجالس، تلك الَّتي كان يبدؤها ابن مالك بقوله: "ومنها ..."، أي من المشكلات.

وقد كان لاختياري هذه المسائل دون غيرها أسباب موضوعية بالإضافة إلى الاختيار الذَّاتي، وأهمُّها أن هذه المسائل اشتملت على طائفة متنوِّعة من المسائل الخلافيَّة، فمنها ما يمسُّ ظاهرة الحذف ذات الأهمية في اللغة، ومنها ما يقترن باللهجات العربية، ومنها ما يتصل بمعاني الحروف، ومنها ما يناقش الوظائف النحوية للمفردات، ممَّا يرفع قيمة البحث رغم صغر حجمه.

والهدف من هذا البحث العرض والتَّوضيح لبعض القضايا النَّحوية واللُّغوية الَّتي أثارها ابن مالك في كتابه، والَّتي كان موقفه فيها ـ وهو عين

(١) لسان العرب (د ر س).

الصواب ــ اقتناعه بصحَّة الحديث الشَّريف نقلاً وقياسًا، وما يستلزمه ذلك من تبعيَّة القاعدة النَّحوية له، وليس العكس.

وقد كان منهجي في البحث:

١- عرض المسائل عرضًا مستفيضًا، وتوضيح الخلاف النَّحوي حولها عبر الأزمنة المختلفة.

٢- استقراء آراء النُّحاة السَّابقين لابن مالك واللاَّحقين له، استقراءً موثَّقًا من كتبهم ومصنَّفاتهم.

٣- تحرير رأي ابن مالك، وبيان موافقته لآرائه في مؤلَّفاته الأخرى أو مخالفته لها.

٤- الاستشهاد بمزيد من الشَّواهد التي لم يذكرها ابن مالك؛ جريًا على مذهبه، ونصرًا لرأيه بالمسموع.

٥- تخريج الأحاديث تخريجًا مفصَّلًا، بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث.

ومن منهجي فيها أنِّي ابتدأت كل مسألة بعرض الأقوال النحوية ومنها أخرج إلى رأي ابن مالك والشواهد التي أوردها؛ حرصًا على إثراء المسائل بعرض الخلافات، ولأنَّ ابن مالك بدأ كل مسألة بذكر الحديث أو الأثر، فلم أشأ تكرار طريقته.

وفي الختام أحمد الله تعالى على ما وفَّق ويسَّر، وأسأله ــ تعالى ــ أن يجنِّبني الخطل في القول، والخطأ في العمل.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكَّلت وإليه أنيب.

د. صالح عبد العظيم الشاعر

المسألة (٣١)

حذف عامل الجر مع إبقاء عمله

في إعمال حروف الجرّ محذوفةً خلافٌ بين النُّحاة[١]، فمنهم من يمنع ذلك مطلقًا، كسيبويه، يقول: "ولا يجوز أن تضمر فعلًا لا يصل إلاَّ بحرف جرٍّ، لأنَّ حرف الجرِّ لا يُضمَرَ" [٢]، ويقول: "ليس من كلامهم أن يضمروا الجارَّ" [٣]، وهو رأي المبرِّد أيضًا، يقول: "ومحالٌ أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل" [٤]، وعليه الرَّضي [٥].

وأصحاب هذا القول يحكمون على ما ورد من عمل حروف الجر - عدا رُبَّ- وهي محذوفة بأنَّه شاذٌّ، أو قبيح [٦]، كما نرى في ردِّ سيبويه على ما حكاه يونس عن العرب- وقد أورده ابن مالك في هذه المسألة- من قولهم: (مَررْتُ بصالحٍ، إنْ لا صالحٍ فطالحٍ)، فقد حكم سيبويه على هذا القول بأنَّه "قبيحٌ ضعيف؛ لأنَّك تضمر بعد (إن لا) فعلًا آخر فيه حذفٌ غير الَّذي تضمر بعد (إن لا) في قولك:

---

(١) يراجع في هذه المسألة: الكتاب ١/٩٤ و١/٢٦٢ و٢/١١٥، والمقتضب ٣/٦١ والمفصل ص ٣٧٤، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٠٨، والمغني ص ٨٣٩، وشرح التسهيل ٣/١٨٦، والأشموني ٢/١١٣، والمساعد ٢/٢٩٨، والتصريح ٣/٩٤، والهمع ٢/٣٧..

(٢) الكتاب ١/٩٤.

(٣) السابق ٢/١١٥.

(٤) المقتضب ٢/٣٤٧، وانظر: المقتضب ٣/٦١.

(٥) شرح الكافية للرضي ٤/٣٠٥.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٠٨، والإنصاف ١/٣٩٨.

إن لا يكن صالحًا فطالحٌ، ولا يجوز أن يُضمَر الجارُّ، ولكنَّهم لَـمَّا ذكروه في أوَّل كلامهم شبَّهوه بغيره من الفعل" [1].

أمَّا الفريق الثَّاني، فيثبت عمل حروف الجرِّ وهي محذوفة، لكنَّه يسم ذلك بالقلَّة، أو الضَّرورة، أو النُّدرة [2]، ويصفون بذلك ما ورد من إعمال حروف الجرِّ محذوفةً، كما في قول رؤبة: (خَيْرٍ) لمن قال له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ وقول زهير:

بدا ليَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى   ولا سابِقٍ شيئًا إذا كانَ جائيا [3]

وقول يونس السابق، وغيره مما سأورده آخر المسألة.

وذكر فريقٌ ثالثٌ من النُّحاة مواضعَ يطَّرد فيها الجرُّ بحرف الجرِّ المحذوف، أوصلها بعضهم إلى ثلاثة عشر موضعًا، هي [4]:

١- لفظ الجلالة في القسم دون عوض، نحو (اللهِ لأفْعَلَنَّ).

٢- بعد (كم) الاستفهاميَّة إذا دخل عليها حرف جر، نحو (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟) أي: من درهم.

٣- في جواب ما تضمَّن مثل المحذوف، نحو (زَيْدٍ) في جواب: بِمَنْ مَرَرْتَ؟

٤- في المعطوف على ما تضمَّن مثل المحذوف بحرف متَّصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [5]، أي: وفي اختلاف اللَّيل والنَّهار، وقول الشَّاعر:

---

(١) الكتاب ٢٦٢/١، ٢٦٣.

(٢) انظر: المفصل ص ٣٧٤، والمغني ص ٨٣٩، والأشموني ١١٢/٢، والهمع ٣٦/٢.

(٣) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، من شواهد الكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦، وهو في ديوانه ص ١٠٧ بلفظ (سابقًا) وعليها فلا شاهد.

(٤) الأشموني ١١٣/٢: ١١٦، وانظر: المساعد ٢٩٨/٢، والتصريح ٩٤/٣، وشرح التسهيل ١٨٦/٣ وما بعدها، والهمع ٣٧/٢.

(٥) سورة الجاثية/ ٤، ٥.

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحاجَتِهِ   ومُدْمِنِ القَرْعِ للأَبْــوابِ أَنْ يَلِجــا (١)

أي: وبمدمن.

٥- في المعطوف عليه بحرف منفصل بـ (لا)، كقوله:

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يهجرا

ولا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فيجبرا (٢)

٦- في المعطوف عليه بحرف منفصل بـ (لو)، كقوله:

مَتَى عُــذْتُمْ بِنــا ولَــوْ فِئَــةٍ مِنَّــا   كُفِيتُمْ ولَمْ تَخْشَوا هَوانًا ولا وَهْنًا (٣)

٧- في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف، نحو: أَزَيْدِ بْنِ عَمْرٍو؟ استفهامًا لمن قال: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ.

٨- في المقرون بـ (هلاَّ) بعده، نحو: هلاَّ دينارٍ؟ لمن قال: جِئْتُ بِدِرْهَمٍ.

٩- في المقرون بـ (إن) بعده، نحو: امْرُرْ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ، إِنْ زَيْدٍ وَإِنْ عَمْرٍو، وقد جعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد (إن) أسهل من إضمار (رُبَّ) بعد الواو (٤)، فعُلِم بذلك اطِّراده.

١٠- في المقرون بفاء الجزاء بعده، حكى يونس: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَــالِحٍ، إلاَّ صالِحٍ فَطالِحٍ)، أي: إلاَّ أَمْرُرْ بِصالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطالِحٍ.

١١- لام التَّعليل إذا جرَّت (كي) وصلتها على أنَّ (كي) مصدريَّة واللاَّم مقدَّرة قبلها، وذلك في مثل (جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي).

١٢- مع (أنَّ) و(أنْ)، نحو: عَجِبْتُ أَنَّكَ قائِمٌ، وأَنْ قُمْتَ.

---

(١) من البسيط، لمحمد بن بشير. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٧٥.

(٢) من الرجز، بلا نسبة في الأشموني ٢/١١٤.

(٣) من الطويل، بلا نسبة في الأشموني ٢/١١٤، والهمع ٢/٣٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/٢٦٣.

١٣- المعطوف على خبر (ليس) و(ما) الصَّالح لدخول الجارِّ، أجاز سيبويه في قول الشَّاعر:

بدا ليَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شيئًا إذا كانَ جائِيا

الخفض في (سابق) على توهم وجود الباء في (مدرك) [١].

وابن مالك من هذا الفريق الأخير، لكنَّه زاد عليهم بقوله بجواز القياس على كلِّ هذه الأوجه [٢]، وقد استشهد في (شواهد التَّوضيح والتَّصحيح) [٣] بشواهد من حديث النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: "مَنْ كانَ عندَهُ طَعامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَعَةٍ فَخامِسٍ أو سادِسٍ" [٤]، والتَّقدير عنده: مَن كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن قام بأربعةٍ فليذهب بخامسٍ أو سادس، وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: "أَقْرَبِهِما مِنْكِ بابًا" [٥] جوابًا لمَن قال [٦]: فإلى أيِّهما أُهْدِي؟، والتَّقدير: إلى أقربهما، وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: "فَضْلُ الصَّلاةِ بالسِّواكِ على الصَّلاةِ بِغَيْرِ سِواكٍ سَبْعِينَ صَلاةً" [٧]، أي: بسبعينَ صلاة.

وللمسألة شواهد أخرى، كقول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ٣٠٦/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٩٢/٣.

(٣) ص ٩٣، ٩٤.

(٤) رواه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الضيف والأهل، برقم ٥٧٧.

(٥) رواه البخاري، كتاب الشفعة باب أي الجوار أقرب، برقم ٢١٤٠، وكتاب الهبة وفضلها باب بمن يبدأ بالهدية، برقم ٢٤٥٥، وكتاب الأدب باب حق الجوار في قرب الأبواب برقم ٥٦٧٤.

(٦) هي السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٧) رواه البخاري، كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة برقم ٨٨٧.

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً ... ولا ناعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرابُها (1)

وقوله:

وما زُرْتُ سلْمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إلَيَّ ولا دَيْنٍ بِها أنا طالِبُهْ (2)

وقوله:

إذا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً ... أشارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأصابِعُ (3)

وقوله:

وكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلِفْتُهُ ... حَتَّى تَبَدَّحَ فَارْتَقَى الأَعْلامِ(4)

وقوله:

ألا يا لِقَوْمِي، كُلُّ ما حُمَّ واقِعُ ... ولِلطَّيْرِ مجْرَى والجُنُوبِ مَصارِعُ (5)

وغيرها كثير، وقد كثرت الشَّواهد المنقولة بالنقل الصحيح على حذف عامل الجر وإبقاء عمله، بما لا يستقيم معه القول بشذوذه أو قلَّته، بل يرجِّح قول ابن مالك بقياسيَّته.

(1) من الطويل، للأحوص اليربوعي. الخزانة 4/158، وهو من شواهد الكتاب 1/165.

(2) من الطويل. للفرزدق، وهو من شواهد الكتاب 3/29.

(3) من الطويل، للفرزدق، الخزانة 9/113.

(4) من الكامل، بلا نسبة في الأشموني 2/112، ولسان العرب (أ ل ف).

(5) من الطويل، للبعيث خداش بن بشر، ونسب لقيس بن ذريح، شرح التسهيل 3/190، والهمع 2/139.

المسألة (٣٢)

وقوع ظرف الزمان خبراً عن أسماء الذوات

المشهور عند النُّحاة أنَّ ظروف الزمان تقع أخبارًا للمصادر وأسماء المعاني، أما وقوعها خبرًا عن أسماء الذوات ففيه خلاف[١] على قولين:

القول الأول: المنع مطلقًا، فظروف الزمان لا تقع أخبارًا عن أسماء الذوات، وعلة ذلك (أنَّ الأحداث أفعال وحركات وغيرهما، فلا بد لكل حدث من زمان يختص به، بخلاف الذوات؛ فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء، فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها)[٢]، وأما ما ورد من الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات فيؤولونه على تقدير مضاف، فيقال في (اللَّيْلَةُ الهِلالُ): أصله: الليلة حدوث الهلال، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فالمخبر عنه هو المحذوف خلافًا للظاهر.

ومن أصحاب هذا القول: سيبويه[٣]، والمبرِّد[٤]، وعبد القاهر الجرجاني[٥]، والأشموني[٦]، والشيخ خالد الأزهري[٧]، والسيوطي[٨]، وغيرهم[٩].

(١) يراجع في هذه المسألة: الكتاب ٤١٨/١، المقتضب ٢٧٤/٣، المقتصد ٢٨٩/١، شرح التسهيل ٣١٩/١ الأشموني ١٩١/١، اللمع ص ٧٥، التصريح ٥٤٠/١، البسيط ص ٦٠٠، المساعد ٢٣٧/١، الهمع ٩٩/١.

(٢) التصريح ٥٣٩/١.

(٣) انظر: الكتاب ٤١٨/١.

(٤) انظر: المقتضب ٢٧٤/٣، ١٧٢/٤، ٣٢٩/٤، ٣٥١/٤.

(٥) انظر: المقتصد ٢٨٩/١.

(٦) انظر: الأشموني ١٩١/١.

(٧) انظر: التصريح ٥٤٠/١.

(٨) انظر: الهمع ٩٩/١.

(٩) انظر: البسيط ص ٦٠٠، واللمع ص ٧٥.

أما أصحاب القول الثاني، فالأصل عندهم المنع كذلك، لكنهم أجازوه بشرط الفائدة، قال الناظم:

ولا يكـــون اســـم زمـــانٍ خبـــرا عـــن جثَّـــةٍ، وإن يُفِـــد فـــأخبرا

وتحدث الفائدة في ثلاثة مواضع:

الأول[1]: أن يشبه اسم الذات اسم المعنى بحدوثه وقتًا دون وقت، فـالهلال فـي قولهم: (اللَّيْلَةَ الهِلالُ) اسمٌ يتناول القمر في حالٍ دون حال، فإذا كان كذلك صـار إذا قيل: الهلال، فكأنَّه قيل: بُدوُّ القمر، أو غير ذلك، فهو متضمِّن لمعنى الحدوث، فجاز أن تكون (الليلة) إخبارًا عنه.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قولهم: (الرُّطَبُ شَهْرَي رَبِيع)، فـ (الرطب) كـذلك اسم يتناول التمر في حال دون حال، فلذلك أشبه اسم المعنى فجاز الإخبار عنـه بظرف الزمان.

الثاني[2]: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا، نحو قول امرئ القيس: اليَـومْ خَمْـرٌ وغدًا أَمْر، أي: شُرْبُ خَمْرٍ، وحُدُوثُ أَمْرٍ، وقول الراجز:

أَكُـلَّ عـامٍ نَعَـمٌ تحوونَـهُ
يُلْقِحُـهُ قَـوْمٌ وتُنْتِجُونَهُ[3]

أي: إحراز نعم.

(١) انظر: المقتصد ١/٢٩٠، ٢٩١، وشرح الكافية للرضي ١/٢١٨، وشرح التسهيل ١/٣١٩، والمساعد ١/٢٣٧، والهمع ١/٩٩.

(٢) انظر: شرح الكافية الرضي ١/٢١٨، ٢١٩، وشرح التسهيل ١/٣١٩، والمساعد ١/٢٣٧.

(٣) من الرجز، لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي، الخزانة ١/١٩٨، وهو من شواهد الكتـاب ١/١٢٩.

الثالث[١]: أن يعمَّ المبتدأ ويكون اسم الزَّمان خاصًّا أو مسئولًا به عن خاصّ، مثل: (نَحْنُ في شَهْرِ كذا) و(في أيِّ الفُصُولِ نَحْنُ؟).

وهذا القول هو قول الرضي [٢]، وابن الطراوة [٣]، وابن مالك [٤]، وابن عقيل [٥].

وقد استشهد ابن مالك في (شواهد التَّوضيح والتَّصحيح) [٦] بقول النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: "فغدًا لليهود، وبعد غدٍ للنَّصارى" [٧]، وقال: "في هذا الحديث وقوع ظرف الزمان خبرَ مبتدأ هو من أسماء الجثث، والأصل أن يكون المخبَر عنه بظرف الزَّمان من أسماء المعاني، كقولك: غدًا التَّأهُّب، وبعد غدٍ الرَّحيل، فلو قيل: غدًا زيدٌ، وبعدَ غدٍ عمرو، لم يجز، فلو كان معه قرينةٌ تدلُّ على اسم معنًى محذوفٍ جاز، كقولك: قدوم زيد اليوم، وعمرو غدًا، أي: وقدوم عمرو، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى، فكذلك يقدَّر قبل اليهود والنَّصارى مضافان من أسماء المعاني، ليكون ظرفا الزَّمان خبرين عنهما، والمراد- والله أعلم-: فغدًا تعييدُ اليهود، وبعد غدٍ تعييدُ النَّصارى".

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٢٠، والمساعد ١/٢٣٨.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٢١٨، ٢١٩.

(٣) انظر: البسيط ص ٦٠٠، والتصريح ١/٥٤٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣١٩، ٣٢٠.

(٥) انظر: المساعد ١/٢٣٧، ٢٣٨.

(٦) ص ٩٤، ٩٥.

(٧) رواه البخاري، كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء، برقم ٨٥٦، وكتاب الأنبياء، باب أم حسبت أن أصحاب الكهف، برقم ٣٢٩٨.

المسألة (٣٣)

تعدية (شبَّه) بنفسه وبالباء

في هذه المسألة يقول ابن مالك: "المشهور تعدية (شبَّه) إلى مشبَّه ومشبَّه به دون باء، كقول امرئ القيس:

فَشبَّهتُهمْ في الآلِ لَمَّا تَكَمَّشُوا حَدائقَ دَوْمٍ أو سَفِينًا مُقَيَّرا (١)

ويجوز أن يُعدَّى إلى الثَّاني بالباء فيقال: شبَّهت كذا بكذا، ومنه قول الشَّاعر:

ولَها مبْسمٌ يُشَبَّهُ بالإغْـ ـريضِ بَعْدَ الهُدُوِّ عَذْبُ المَذاقِ (٢)

ومنه قول أمّ المؤمنين(٣) رضي الله عنها: "شَبَّهْتُمُونا بالحُمُرِ والكِلاب" (٤)

وقد كان بعض المعجبين بآرائهم يخطئ سيبويه وغيره من أئمة العربية في قولهم: شبه كذا بكذا، ويزعم أنَّ هذا الاستعمال لحن، وأنَّه لا يوجد في كلام من يوثق بعربيَّته، والواجب ترك الباء.

وليس الَّذي زعم صحيحًا، بل سقوط الباء وثبوتها جائزان، وسقوطها أشهر في كلام القدماء، وثبوتها لازم في عرف العلماء" (٥).

(١) من الطويل، لامرئ القيس، ديوانه ص ٦٠، والرواية في المصادر بلفظ (الآل)، والآل: وجه قرص الخبز، ولا معنى له في هذا السياق، وقد أثبتُّ ما غلب على ظني صوابه، حيث الأل:السرعة والإسراع، تكمَّشوا: أسرعوا، والسفين جمع سفينة، مقير: مطلي بالقار

(٢) من الخفيف.

(٣) عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري، أبواب سترة المصلي، باب مَن قال: لا يقطع الصلاة شيء، برقم ٤٩٢.

(٥) شواهد التوضيح ص ٩٥، ٩٦.

قلت: والاستعمالان في المعاجم العربية على حدٍّ سواء [١]، وربَّما ذكـــروا المتعدِّي بالباء ولم يذكروا المتعدِّي بنفسه، كما فعل صاحب (العين) [٢].

(١) انظر: أساس البلاغة، ولسان العرب، والقاموس المحيط، (ش ب ه).

(٢) هامش هامش هامش.

المسألة (٣٤)
في استعمال (اثنا عشر) مكان (اثني عشر)

والحديث هنا عن إلزام المثنَّى وما أُلحِق به الألفَ في جميع حالاته، رفعًا ونصبًا وجرًّا، والعلماء متَّفقون على نسبتها إلى بني الحارث بن كعب(١)، وقد نُسبت إلى بني الهُجيم، وبني العنبر، وكنانة، وخثعم، وزبيد، وغيرهم (٢).

ومن العلماء من يقول بأنَّ هذه اللغة هي الأصل في المثنَّى، يقول ابن جنِّي: (على أنَّ من العرب مَن لا يخاف اللَّبس، ويُجرِي البابَ على أصل قياسه، فيدع الألفَ ثابتةً في الأحوال الثَّلاث فيقول: قام الزَّيدان، وضربتُ الزَّيدان، ومررتُ بالزَّيدان) (٣).

وفي هذه المسألة يقول ابن مالك (٤): "ومنها قول بعض الصَّحابة رضي الله عنهم: "فَفَرَّقَنا اثْنا عَشَر رَجُلاً": قلت: مقتضى الظَّاهر أن يقول: وفرَّقَنا اثْنَي عَشَرَ رَجُلًا؛ لأنَّ (اثني عشر) حالٌ من النُّون والألف، ولكنَّه جاء بالألف على لغة بني الحارث ابن كعب، فإنَّهم يُلزِمون المثنَّى وما جرى مجراه الألفَ في الأحوال كلِّها؛ لأنَّه عندهم بمنزلة المقصور، ومن لغتهم أيضًا قصر الأب والأخ، كقول

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٧٠٤، والإنصاف ١/٣٣، وشرح التسهيل ١/٦٢، والمساعد ١/٤٠، وشرح المفصل ٣/١٢٨، والأشموني ١/٥٨، والخزانة ٧/٤٥٢، والتصريح ١/٢٣٣، والأشباه والنظائر ٦/٦.

(٢) انظر: البحر المحيط ٦/٢٥٥، والهمع ١/٤٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/٧٠٤.

(٤) شواهد التوضيح ص ٩٧.

ابن مسعود رضي الله عنه لأبي جهل: أَنْتَ أَبا جَهْل [١]، وعلى لغتهم قرأ غيرُ أبي عمرو: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [٢]". اهـ

وهي قراءة: نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم، والأخوين، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف[٣].

وقد ذكر ابن مالك شواهدَ أخرى لهذه اللُّغة فقال [٤]: "ومن شواهد هذه اللُّغة قول أمِّ رومان [٥]: بَيْنَما أنا مَعَ عائِشَةَ جالِسَتَان [٦]. فـ(جالستان) حال، وكان حقُّه لو جاء على اللُّغة المشهورة أن يكون بالياء، لكنَّه جاء على اللُّغة الحارثيَّة، وممَّا جاء عليها قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "إيَّاكُمْ وهاتانِ الكَعْبَتانِ الموسومتان" [٧]، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "إنِّي وإيَّاك وهذانِ وهذا في مكانٍ واحدٍ يَوْمَ القِيامَة". أخرجهما أبو الفرج [٨] في جامع المسانيد، ومنها قول الشاعر:

(١) رواه البخاري، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرًا، برقم ٣٧٩٥.

(٢) سورة طه/ ٦٣.

(٣) انظر: السبعة ص٤١٩، والدر المصون ٨/٦٣، والبحر المحيط ٦/٢٥٥.

(٤) شواهد التوضيح ص ٩٧، ٩٨.

(٥) هي أم السيدة عائشة وزوجة أبي بكر الصديق، رضي الله عنهم.

(٦) رواه البخاري، كتاب الأنبياء، باب قول الله: لقد كان في يوسف وإخوته...، برقم ٣٢٠٨.

(٧) أي: النرد.

(٨) أي: ابن الجوزي، واسم الكتاب: (جامع المسانيد بألخص الأسانيد)، ومما له العنوان نفسه (جامع المسانيد): كتاب لابن الجزري في القراءات، وكتاب الحافظ ابن كثير (جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن)، وكتاب الحافظ السيوطي (جامع المسانيد والمراسيل).

طارُوا علاهنَّ فشـلْ علاهـا

واشدُدْ بمَثْنَى حقَبٍ حَقواها[1]

ومن الشَّواهد الشِّعريَّة غير ما ذكر ابن مالك قول الشاعر:

تَـزوَّدَ منَّـا بَـيْنَ أُذْنَـاهُ ضَـرْبَةً دَعَتْهُ إِلَى هَـابِي التُّـرابِ عَقِـيمُ[2]

وقول الآخر:

فأطْرَقَ إِطْراقَ الشُّجاعِ ولَـوْ يَـرَى مَساغًا لِناباهُ الـشُّجاعِ لَـصَمَّما[3]

وقوله:

أعْرِفُ منْها الجِيدَ والعَيْنانا

ومِنْخَرَينِ أشْبَها ظَبْيانا[4]

(١) من الرجز، مجهول، وهو في شرح التسهيل ١/٦٣.

(٢) من الطويل، لهوبر الحارثي، اللسان (هبا)، والهابي من التراب: ما ارتفع ودقّ.

(٣) من الطويل، للمتلمس، الأصمعيات ص ٦٤.

(٤) من الرجز، لرؤبة في مفردات ديوانه ص ١٨٧، ونسبه البغدادي لرجل من ضبة، الخزانة ٧/٤٥٢.

المسألة (٣٥)

في وقوع خبر (كاد) مقرونًا بـ(أن)

للنُّحاة في هذه المسألة رأيان [١]:

الأول: أنَّ القاعدة عدم اقتران خبر (كاد) بـ (أن)، وأمَّا اقترانه بها فلا يقع إلاَّ في ضرورة، ويمثِّل هذا الرأي سيبويه، حيث يقول: "و(كِدتُ أنْ أفْعَلَ) لا يجوز إلاَّ في شِعْر ..."[٢]، ويقول: "وأمَّا (كاد) فإنَّهم لا يذكرون فيها (أنْ)" [٣]، ويقول[٤]: "وقد جاء في الشِّعر: كادَ أنْ يفعلَ، شبَّهوه بـ(عسى)، قال رؤبة:

قد كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا " [٥]

ويشاركه المبرِّد الرأي، يقول عن (كاد): "فلا تذكر خبرها إلاَّ فعلًا؛ لأنَّها لمقاربة الفعل في ذاته، فهي بمنزلة قولك: جعل يقول، وأخذ يقول، وكرب يقول، إلاَّ أن يضطرَّ شاعر، فإن اضطُرَّ جاز له فيها ما جاز في (لعلَّ)" [٦].

وهو أيضًا رأي أبي حيَّان [٧]، والزَّمخشري [٨].

---

(١) يراجع في هذه المسألة: الكتاب ٣/١٢، ١٥٩، والمقتضب ٣/٧٥، والمفصل ص ٣٤٧، والتذييل والتكميل ٤/٣٣٧، وشرح التسهيل ١/٣٩١، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٢١، والمساعد ١/٢٩٥، والأشموني ١/٢٧٦، والتصريح ١/٦٩٠، والهمع ١/١٣٠.

(٢) الكتاب ٣/١٢.

(٣) السابق ٣/١٥٩.

(٤) السابق ٣/١٦٠.

(٥) من الرجز، لرؤبة في مفردات ديوانه ص ١٧٢، خزانة الأدب ٩/٣٥٠، يمصح: يدرس.

(٦) المقتضب ٣/٧٥.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ٤/٣٣٧.

(٨) انظر: المفصل ص ٣٤٧.

الثاني: أنَّ اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ) وعدم اقترانه بها وجهان جائزان، لكنَّ الشائع الكثير وروده غير مقرون بـ(أن)، فالقضية لا تدور حول القاعدة والضَّرورة، ولكنَّها حول القلَّة والكثرة، ويتزعَّم هذا الرَّأي ابن مالك، يقول في الألفيَّة:

وكَوْنُهُ بِدُونِ (أنْ) بَعْدَ (عَسَى)　　　نَزْرٌ، و(كادَ) الأَمْرُ فيهِ عُكِسا

ويقول: "والشَّائع في خبر (كاد) وروده مضارعًا غيرَ مقرون بـ(أن)، كقوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [1]، ووروده مقرونًا بـ (أن) قليل" [2].

وقد استشهد في (شواهد التَّوضيح والتَّصحيح) لصحَّة اقتران خبر(كاد) بـ(أن) بآثارٍ صحيحة، كقول عمر رضي الله عنه: ما كِدْتُ أنْ أُصلِّيَ العَصْرَ حتَّى كادَتِ الشَّمْسُ أن تَغْرُبَ [3]، وقول أنس رضي الله عنه: فَما كِدْنا أنْ نَصِلَ إِلَى مَنازِلِنا [4]، وقول بعض الصَّحابة: والبَرْمَةُ بَيْنَ الأَثافِيِّ [5] قَدْ كادَتْ أنْ تَنْضَجَ [6]، وقول جبير بن مطعم: كادَ قَلْبِي أنْ يَطِير [7].

ثمَّ قال: "تضمَّنت هذه الأحاديث وقوعَ خبر (كاد) مقرونًا بـ(أنْ)، وهو ممَّا خفي على أكثر النَّحويِّين، أعني وقوعه في كلامٍ لا ضرورة فيه، والصَّحيح جواز

(١) سورة الجن/ ١٩.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٩١.

(٣) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب قول الرجل ما صلينا، برقم ٦١٥.

(٤) رواه البخاري، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر، برقم ٩٦٩.

(٥) البُرمة: قدر من حجارة، لسان العرب (ب ر م)، والأثافيّ: جمع أُثْفِيَّة، وهي الحجارة التي توضع عليها القدر، قال ابن منظور: وربما خفَّفوا، وليس بالجيد، يُنظَر: لسان العرب (ث ف ي) و(ث ف ا).

(٦) رواه البخاري ، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، برقم ٣٨٧٥.

(٧) رواه البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة والطور، برقم ٤٥٧٣.

وقوعه، إلاَّ أنَّ وقوعَه غيرَ مقرونٍ بـ(أنْ) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ(أن)" [1].

وقد استدلَّ- إلى جانب النُّقول السَّابقة- بقياسٍ صحيح، وهو أنَّ السَّبب المانع من اقتران الخبر بـ(أن) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشُّروع، كـ(طفق) و(جعل)، والشُّروع يقتضي الحال، فتنافى مع (أنْ) الَّتي تقتضي الاستقبال[2]، فهذا قياسٌ وجيهٌ يعضد رأي ابن مالك.

ولا وجه للاعتراض عليه بعدم وقوعه في القرآن مقرونًا بـ(أن)، فليس كلُّ ما لم يرد في القرآن مطَّرحًا.

وإذا كان كلُّ ما ورد في القرآن غيرَ مقرون بـ(أن)، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [3] وقوله: ﴿لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [4]، وقوله: ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [5]، وقوله: ﴿ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾ [6]، وقوله: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [7]، وقوله: ﴿ كَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [8]، وقوله: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ ﴾ [9]؛ فقد ورد فيما تقدَّم من آثار مقرونًا بـ (أن)، وبالوجهين في قوله

(١) شواهد التوضيح ص ٩٩.

(٢) المرجع السابق ص ١٠٠، بتصرف.

(٣) سورة البقرة/ ٧١.

(٤) سورة النساء/ ٧٨.

(٥) سورة التوبة/ ١١٧.

(٦) سورة الإسراء/ ٧٤.

(٧) سورة طه/ ١٥.

(٨) سورة الحج/ ٧٢.

(٩) سورة النور/ ٤٣.

قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: "كادَ الحَسَدُ يَغْلِبُ القَدَرَ، وكادَ الفَقْرُ أنْ يَكُونَ كُفْرًا" (١).

ومن الشَّواهد الشِّعرية في المسألة قول الشَّاعر:

أبَيْـــتُمْ قَبُـــولَ الـــسِّلْمِ منَّـــا فَكِـــدْتُمُ   لَدَى الحَرْبِ أنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ (٢)

فالشاعر هنا مختار لا مضطر؛ لأنَّه متمكِّن من أن يقول:

أبيــتم قبـــول الـــسلم منـــا فكـــدتم   لدى الحرب تغنون السيوف عن الـــسل

فليس في البيت ضرورة (٣).

وكلام ابن مالك السابق يبيِّن رأيه في موضوع الضرورة الشعرية ومفهوم الاضطرار، فما وجد الشاعر له بدلاً فليس بضرورة.

ومن الشَّواهد كذلك قول الشاعر:

فَلَـــمْ أرَ مِثْلَهـــا خُباســـةَ واجِـــدِ   ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ ما كِدْتُ أفْعَلَهْ (٤)

---

(١) قال ابن مالك: "رويته بالسند المتصل"، وهو في شعب الإيمان للبيهقي، حديث رقم ٦١٠٣ مقرونــا بـــ(أن) في الموضعين، وفي كتاب إصلاح المال لابن أبي الـــدنيا، حـــديث رقـــم ٤١٩ باطِّراحهـــا فـــي الموضعين.

(٢) من الطويل، بلا نسبة في الأشموني ٢٧٧/١.

(٣) انظر: شواهد التوضيح ص ١٠١.

(٤) من الطويل، لعامر بن جوين الطائي، من شواهد الكتاب ٣٠٧/١، والخُباسة: المغـنم، ونهنهـتُ: زجرتُ وكففتُ، وفي اللسان (خ ب س) أن البيت لعامر بن جوين أو لامرئ القيس.

وهـذا البيـت مـن أقوى شواهد وقوع خبر (كاد) مقرونًا بـ(أنْ)؛ فإنَّ الشاعر قد حذف (أنْ) وأبقى عملها [1]، ممَّا يُشعر باطِّراد اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ)؛ لأنَّ العامل لا يُحذف ويبقى عمله إلاَّ إذا اطَّرد ثبوته [2].

ومنها قول الشاعر:

كـادَتِ الـنَّفْسُ أنْ تَفِـيضَ عَلَيْـهِ إذْ غَـدا حَـشْوَ ريطـةٍ وبـرودِ [3]

وتبع ابنَ مالك كلٌّ من: الرَّضي [4]، وابن عقيل [5]، والأشموني [6]، وخالـد الأزهري [7]، والسيوطي [8].

---

(١) انظر: الكتاب ٣٠٧/١، وشواهد التوضيح ص ١٠٢.

(٢) شواهد التوضيح ص ١٠٢.

(٣) من الخفيف، لأبي زيد الطائي يرثي اللجلاج الحارثي، الاقتضاب ٢٤٦/٣، وهو بلا نسبة في الخزانة ٣٤٨/٩، والرَّيطة: الملاءة إذا كانت واحدة ولم تكن لفقين، يُنظَر: لسان العـرب (ر ي ط).

(٤) انظر: شرح الكافية ٢٢١/٤، ٢٢٢.

(٥) انظر: المساعد ٢٩٥/١ وما بعدها.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٢٧٦/١، ٢٧٧.

(٧) انظر: التصريح ٦٩٠/١.

(٨) انظر: الهمع ١٣٠/١.

المسألة (٣٦)

في جواز حذف المضاف إليه لدلالة ما بعد المحذوف عليه

حذف المضاف إليه من مواطن الخلاف بين النُّحاة؛ لأنَّه (أقلُّ من حذف المضاف وأبعد قياسًا)(١)، وقد اختُلف فيه على قولين:

الأول: قصره على المسموع، وهو مذهب الأخفش (٢) وسيبويه(٣)، وهو المروي عن الجمهور(٤).

الثاني: جواز القياس عليه، وهذا قول ابن جنِّي (٥)، وهو مذهب ابن مالك، يقول في ألفيَّته:

ويُحذفُ الثَّاني ويبقى الأوَّلُ كحالِه إذا بهِ يتَّصلُ

بشرطِ عطفٍ وإضافةٍ إلى مثلِ الَّذي لهُ أضفتَ الأوَّلا

وفي مثل قول الشاعر:

إلاَّ علالةَ أو بُدا هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ(٦)

(١) شرح المفصل ٣/٢٩.

(٢) المرجع السابق ٣/٢٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٨٠.

(٤) انظر: التصريح ٣/٢٢٠.

(٥) الخصائص ٢/٣٦٣.

(٦) من مجزوء الكامل، للأعشى، وهو من شواهد الكتاب ١/١٧٩، وهو في ديوانه ص ٧٨ بلفظ (سابح) بدلاً من (قارح).

مذهبان[1]، فمذهب سيبويه [2] أنَّ ذلك من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فالأوَّل مضافٌ إلى المجرور الظَّاهر، والثَّاني مضافٌ في الحقيقة إلى ضميره، والتَّقدير: إلاَّ علالة قارحٍ أو بداهَتَه، ثمَّ أقحم (أو بداهته) بين المضاف والمضاف إليه فصار: إلاَّ علالة أو بداهته قارحٍ، ثمَّ حذف الهاء إصلاحًا للَّفظ، فصار: إلاَّ علالة أو بداهة قارح.

ومذهب المبرِّد [3] أنَّ المضاف إليه الأوَّل حُذِف لدلالة الثَّاني عليه، والتَّقدير: إلاَّ علالة قارح أو بداهة قارح.

وعلى مذهب المبرِّد سار كلٌّ من الزَّمخشري [4]، وابن مالك [5]، واختاره الرَّضيّ[6]، وقال: (ومذهب المبرِّد أقرب؛ لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السَّعة).

وفي (شواهد التَّوضيح والتصحيح) أورد ابن مالك قول النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: "أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُم تُفْتَنُونَ في القُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّال" [7]، وقال: "وأصله: مثل فتنة الدَّجَّال أو قريبًا من فتنة الدَّجَّال، فحذف ما كان (مثل) مضافًا إليه، وتُرِك هو على الهيئة الَّتي كان عليها قبل الحذف، وجاز الحذف لدلالة ما بعد المحذوف عليه، وصلُح للدلالة من أجل مماثلته له لفظًا ومعنًى"[8].

---

(1) انظر: الأشموني ٢/١٧٧ وما بعدها.

(2) انظر: الكتاب ١/١٧٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٧، والتصريح ٣/٢١٩.

(3) انظر: المقتضب ٤/٢٢٨.

(4) انظر: المفصل ص ١٣٥.

(5) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٤٦ وما بعدها.

(6) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٧، ٢٨٨.

(7) رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل، برقم ١٨٢.

(8) شواهد التوضيح ص ١٠٢.

ثُمَّ نبَّه إلى أنَّ المعتادَ في صحَّة هذا الحذف أن يكون مع إضافتين، كقول الشَّاعر:

أمامَ وخَلْفَ المَرْءِ من لُطْفِ ربِّهِ　　كَوالئُ تَزْوِي عَنْهُ ما كانَ يَحْذَرُ(1)

لكنَّه ورد بإضافةٍ واحدة، كما في الحديث، وكما في قول الرَّاجز:

مَهْ عاذلي فهائِمًا لَنْ أبْرَحا
بمثلِ أوْ أحْسَنَ منْ شَمْسِ الضُّحَى (2)

هذا، ومن الشَّواهد الَّتي وردت بإضافتين قول الشَّاعر:

يا مَنْ رَأى عارِضًا أُسَرُّ بِهِ　　بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأسَدِ (3)

وقول الآخر:

نَعِيمُ وبُؤْسُ العَيْشِ للمَرْءِ مِنْهُما　　نَصِيبٌ، ولا بَسْطٌ يَدُومُ ولا قَبْضُ (4)

---

(1) من الطويل، مجهول، المساعد 2/352، والهمع 1/210، كوالئ: بمعنى حافظات، يُقال: كَلأه يَكْلَؤه كَلأً وكِلاءً وكِلاءة، بالكسر: حرَسَه وحَفِظَه، لسان العرب (ك ل أ).

(2) من الرجز، مجهول، الأشموني 1/233.

(3) من المنسرح، يُنسَب للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو من شواهد الكتاب 1/180، والخزانة 2/319.

(4) من الطويل، مجهول، شرح التسهيل 3/249.

المسألة (٣٧)
في ترجيح كون (رُبَّ) للتَّكثير لا للتقليل

للعلماء في معنى (رُبَّ) ثمانية أقوال (١):

القول الأول: أنَّها للتَّقليل دائمًا، وهو مذهب الجمهور، ونسبه صاحب (البسيط)(٢) إلى الخليل وسيبويه والأخفش والمازني والمبرِّد وأبي علي الفارسي وابن جنِّي، وجملة الكوفيِّين كالكسائي والفرَّاء وهشام، وغيرهم كثير (٣).

قال المبرِّد: "و(رُبَّ) معناها الشَّيء يقع قليلًا" (٤).

وقال أبو عليٍّ في سياق حديثه عن حروف الجرِّ: "ومنها (رُبَّ)، وهي في التَّقليل نظيرة (كم) في التَّكثير" (٥).

واختار المرادي هذا القول (٦)، مستدلاً بأنَّها قد جاءت في مواضع لا تحتمل إلاَّ التَّقليل، وفي مواضع ظاهرها التَّكثير وهي محتملةٌ لإرادة التَّقليل بضرب من التَّأويل، فتعيَّن أن تكون حرف تقليل؛ لأنَّ ذلك هو المطَّرد فيها.

القول الثَّاني: أنَّها للتَّكثير دائمًا، وعليه صاحب العين. وابن درستويه، وجماعة، ورُوي عن الخليل.

---

(١) انظر: الارتشاف ص ١٧٣٧، ١٧٣٨، والجني الداني ص ٤٣٩، ٤٤٠، والهمع ٢/٢٥.

(٢) ٢/٨٦٠.

(٣) انظر: شرح المفصل ٨/٢٦، والهمع ٢/٢٥.

(٤) المقتضب ٤/١٣٩، وانظر ٤/٢٨٩.

(٥) الإيضاح ص ٢٦٤.

(٦) انظر: الجني الداني ص ٤٤٠-٤٤٤.

القول الثالث: أنَّها من الأضداد، تكون للتَّقليل والتَّكثير، ذهب إليه الفارسيُّ في كتاب (الحروف)، ونقله أبو حيَّان عن بعض المتأخِّرين.

القول الرابع: أنَّها للتَّقليل، وقد تقتضي التَّكثير في بعض المواضع، وقد نسب السّيوطي هذا القول إلى أبي نصر الفارابي، واختاره [١].

القول الخامس: أنَّها حرف إثباتٍ لا يدلُّ على تقليلٍ ولا تكثير، وإنَّما يُستفاد ذلك من السِّياق، وهذا اختيار أبي حيَّان [٢].

القول السادس: أنَّها للتَّكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتَّقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم وابن السَّيِّد.

القول السابع: أنَّها لمبهم العدد، تكون تقليلًا وتكثيرًا، وهو قول ابن الباذش وابن طاهر.

القول الثامن: أنَّها أكثر ما تكون للتَّكثير، والتَّقليل بها نادر، وبه جزم ابن مالك في التَّسهيل، واختاره ابن هشام في المغني [٣].

يقول ابن مالك: "وليست اسمًا، خلافًا للكوفيِّين والأخفش في أحد قوليه، بل هي حرف تكثيرٍ وفاقًا لسيبويه، والتَّقليل بها نادر"[٤].

ويُلاحَظ هنا تعارضٌ في حكاية رأي سيبويه بين ابن مالك وصاحب البسيط، وبالرجوع إلى الكتاب نجد لسيبويه كثيرًا من النُّصوص تثبت أنَّه يرى أنَّها للتَّكثير، فقد قال: "اعلم أن لـ(كم) موضعين، فأحدهما الاستفهام، وهو

---

(١) الهمع ٢/٢٥.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ص ١٧٣٧.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ١٨٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/١٧٤.

الحرف المستفهَم به، بمنزلة (كيف) و(أين)، والموضع الآخر الخبر، ومعناها معنى (رُبَّ)" (١).

وقال أيضًا: "واعلم أنَّ (كم) في الخبر بمنزلة اسمٍ يتصرَّف في الكلام غير منوَّن، يجرُّ ما بعدها إذا أسقط التَّنوين، وذلك الاسم، نحو: مائتي درهم، فانجرَّ الدِّرهم لأنَّ التَّنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى (رُبَّ)" (٢).

وقال: "و(كأيِّن) معناها معنى (رُبَّ)" (٣)، و(كم) و(كأيِّن) للتَّكثير، فلزم أن تكون (رُبَّ) عنده للتَّكثير، هذا إضافة إلى ما نقله ابن مالك عنه، من قوله: "واعلم أنَّ (كم) الخبريَّة لا تعمل إلاَّ فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأنَّ المعنى واحد، إلاَّ أنَّ (كم) اسم و(رُبَّ) غير اسم"(٤)، وعلَّق ابن مالك عليه بقوله: "فجعل معنى (رُبَّ) ومعنى (كم) الخبريَّة واحدًا، ولا خلاف في أنَّ معنى (كم) التَّكثير، ولا معارض لهذا الكلام في كتابه، فصحَّ أنَّ مذهبَه كون (رُبَّ) للتَّكثير لا للتَّقليل" (٥).

وقد استشهد ابن مالك على صحَّة كونها للتَّكثير بقول النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: "يا رُبَّ كاسيَةٍ في الدُّنْيا عاريَةٍ في الآخِرَة" (٦)، فليس المراد أنَّ ذلك قليل، بل المراد أنَّ الصنفَ المتَّصف بهذا من النِّساء كثير، ولذلك لو جُعلت (كم) في موضع (رُبَّ) لحَسُن (٧).

---

(١) الكتاب ٢/١٥٦.

(٢) المرجع السابق ٢/١٦١.

(٣) السابق ٢/١٧١.

(٤) الكتاب ٢/١٦١، وانظر: شواهد التوضيح ص ١٠٤.

(٥) شواهد التوضيح ص ١٠٤.

(٦) رواه البخاري، أبواب التهجد، باب تحريض النبي على صلاة الليل....، برقم ١٠٧٤.

(٧) شواهد التوضيح ص ١٠٤.

ومن الشَّواهد الشِّعريَّة على كون (رُبَّ) للتَّكثير قول الشَّاعر:

رُبَّ حِلْمٍ أضاعَهُ عَدَمُ الما　　لِ وَجَهْلٍ غطَّى عَلَيْهِ النَّعِيمُ (١)

وقوله:

ورُبَّ أُمُورٍ لا تَضيرُكَ ضَيْرَةً　　ولِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشاتِهِنَّ وَجِيبُ(٢)

وقوله:

رُبَّ مَأْمُولٍ وراجٍ أَمَلاً　　قَدْ ثَنَاهُ الدَّهْرُ عَنْ هذا الأَمَلْ (٣)

هل يشترط في الفعل الذي تدخل عليه (رُبَّ) أن يكون ماضي المعنى؟

ثمَّ تطرَّق ابن مالك إلى مسألة أخرى فقال: "والصَّحيح أيضًا أنَّ ما يُصدَّر بـ(رُبَّ) لا يلزم كونه ماضيَ المعنى، بل يجوز مضيُّه وحضوره واستقباله" (٤).

وقد قال ذلك في معرض الردِّ (٥) على مَن اشترطوا في الفعل الَّذي تدخل عليه (رُبَّ) أن يكون ماضيَ المعنى، كالمبرِّد (٦)، وأبي عليٍّ الفارسيِّ (٧).

واستشهد لاجتماع الحضور والاستقبال بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: "يا رُبَّ كاسيَةٍ في الدُّنيا عارِيَةٍ في الآخِرَةِ".

ولاجتماع المضيِّ والاستقبال بما حكاه الكسائيُّ من قول بعض العرب بعد الفطر لاستكمال رمضان: (رُبَّ صائمِهِ لَنْ يَصُومَهُ، وقائمِهِ لَنْ يَقُومَهُ).

---

(١) من الخفيف، لحسان بن ثابت، ديوانه ص ٢٢٥.

(٢) من الطويل، لضابئ البرجمي، شرح التسهيل ١٧٧/٣.

(٣) من الرمل، لعدي بن زيد، ديوانه ص٩٩، وشرح التسهيل ١٧٧/٣.

(٤) شواهد التوضيح ص ١٠٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٧٩/٣.

(٦) انظر: المقتضب ١٥/٣.

(٧) انظر: الإيضاح ص ٢٦٦.

ولانفراد الاستقبال في قول أم معاوية:

يـــا رُبَّ قائِلَـــةٍ غَـــدًا   يـــا ويـــحَ أمِّ مُعاوِيَـــةْ [(١)]

وقوله:

فَـإنْ أهْلِـكْ فَـرُبَّ فَتًـى سَـيَبْكِي   عَلَيَّ ، مُهَـذَّبٍ رَخْـصِ البَنَـانِ [(٢)]

وقوله:

يـــا رُبَّ يَـومٍ لِـيَ لا أُظَلَّلُـــهْ

أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأضْحى مِنْ عَلُهْ [(٣)]

ومع ذلك فالمضيُّ أكثر من الحضور والاستقبال، كما فـي قـول امـرئ القيس:

ألا رُبَّ يـومٍ لـكَ مـنهنَّ صـالح   ولا سـيَّما يـوم بـدارةِ جُلْجُـل [(٤)]

---

(١) من مجزوء الكامل، وأم معاوية هي هند بنت عتبة، شـرح التـسهيل ١٧٩/٣، والهمـع ٢٨/٢.

(٢) من الوافر، لجحدر بن مالك، شرح التسهيل ١٧٩/٣، والمغني ص ١٨٣.

(٣) من الرجز، مجهول، شرح التسهيل ١٧٩/٣، شرح عمدة الحافظ ٩٨٠/٢.

(٤) من الطويل، ديوانه ص ١١٢.

المسألة (٣٨)

في وقوع التّمييز بعد فاعل (نعم) و(بئس) ظاهراً

للنحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: الجواز، وهو مذهب المبرِّد (١)، وابن السراج (٢)، وأبي علي (٣)، وقد نسب ابن يعيش (٤) إلى ابن السَّرَّاج القول بالمنع، والصَّواب أنَّه قال بالجواز، يقول:

"وإذا قلت: نعم الرجل رجلًا زيد، فقولك (رجلًا) توكيد، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولًا، وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهمًا" (٥).

الثاني: المنع، وهو مذهب سيبويه (٦)، واختاره ابن يعيش (٧).

الثالث: جواز الجمع بينهما إن أفاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل، نحو: نعم الرجل رجلًا فارسًا زيد، وإلا فلا، وهو مذهب ابن عصفور، قال: "ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل" (٨).

---

(١) انظر: المقتضب ٢/١٤٨.

(٢) انظر: الأصول ١/١١٧.

(٣) انظر: الإيضاح ص ١٢٤.

(٤) شرح المفصل ٧/١٣٢.

(٥) الأصول ١/١١٧.

(٦) انظر: الكتاب ٢/١٧٧.

(٧) انظر: شرح المفصل ٧/١٣٢.

(٨) المقرب ١/٦٨.

وفي هذه المسألة نصر ابن مالك مذهب المبرّد، وأورد حجة المانعين ورد عليها، فقال(١): ومَن منع وقوعه بعد الفاعل الظاهر يقول: إن التمييز فائدة المجيء به رفع الإبهام، ولا إبهام إلا بعد الإضمار، فتعين تركه مع الإظهار، وهذا الكلام تلفيق، عار من التحقيق، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يرفع إبهامًا فإن التوكيد به حاصل، فيسوغ استعمالًا، كما ساغ استعمال الحال مؤكِّدة، نحو: ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ (٢)، و﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًا﴾ (٣)، مع أنَّ الأصل فيها أن يبيَّن بها كيفيَّة مجهولة، فكذا التَّمييز، أصله أن يرفع به إبهام، نحو: له عشرون درهمًا، ثم يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصدًا للتوكيد، نحو: له من الدراهم عشرون درهمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾(٤)، ومنه قول أبي طالب:

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ محمَّدٍ   من خَيرِ أديانِ البَريَّةِ دينا (٥)

فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل نعم وبئس، لساغ استعماله قياسًا على التوكيد مع غيرهما، فكيف وقد صح نقله، وقرر فرعه وأصله؟

ومذهب المبرّد هو أقرب الأقوال إلى الصواب، وقد كثرت شواهده من الكلام الفصيح، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "نعم المنيحة اللقحة الصفى

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٠٨.
(٢) سورة النمل/ ١٠، وسورة القصص ٣١.
(٣) سورة مريم/ ٣٣.
(٤) سورة التوبة/ ٣٦.
(٥) من الكامل، لأبي طالب، الأشموني ٢/٢٨٧.

منحة .."[1]، وقول امرأة عبد الله بن عمرو: نعم الرجل من رجل، لم يطأ لنا فراشًا ولم يفتش لنا كنفًا منذ أتيناه[2].

وقول الملك: "ولَنِعْمَ المجيءُ جاءَ" [3].

ومن شواهده في الشعر قول الشاعر:

تــزوَّدْ مثــلَ زادِ أبيــكَ فينــا   فــنعمَ الــزَّادُ زادُ أبيــكَ زادا [4]

وقوله:

تخيَّــرَهُ ولــم يعــدِلْ سِــواهُ   ونعمَ المــرءُ مــن رجــلٍ تهــامِ [5]

وقول الآخر:

بــئسَ ذاكَ الحــيُّ حيًّــا ناصــرًا   ليــتَ أحيــاءَهمُ فــيمنْ هلــكْ [6]

وقول جرير:

والتَّغلبيُّونَ بــئسَ الفحــلُ فحلُهُــمُ   فحلًــا وأمُّهــمُ زلَّاءُ مِنطيــقُ [7]

وقول الآخر:

نعمَ الفتــاةُ فتــاةً هنــدُ لــو بــذَلَتْ   ردَّ التَّحيَّــةِ نُطقًــا أو بإيمــاءِ [8]

---

(١) رواه البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب فضل المنيحة، برقم ٢٤٨٦.

(٢) رواه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن، برقم ٤٧٦٥.

(٣) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، برقم ٣٠٣٥.

(٤) من الوافر، لجرير، وهو في المقتضب ٢/١٥٠، والخصائص ١/٣٩٦.

(٥) من الوافر، لأبي بكر بن الأسود، وهو في التصريح ١/٣٩٩، والهمع ٢/٨٦.

(٦) من الرمل، ليزيد بن طعمة، الهمع ٢/٨٦.

(٧) من البسيط، لجرير، الخزانة ٩/٣٩٨.

(٨) من البسيط، مجهول.

المسألة (٣٩)

في بيان سد الحال مسد الخبر

من مواضع حذف الخبر وجوبًا: أن يقع قبل حال لا تصلح خبرًا عن المبتدأ الذي أضمر خبره، وذلك بأن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافًا إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ، كقولهم: (أكثر شربي السويق ملتوتًا) أو مضافًا إلى مؤول بالمصدر المذكور، كقولهم (أخطب ما يكون الأمير قائمًا) [١].

يقول ابن مالك في الألفية:

وقبلَ حالٍ لا يكونُ خبرا   عن الَّذي خبرُهُ قد أُضمرا

كضَربيَ العبدَ مُسيئًا وأتمْ   تبيينِيَ الحقَّ مَنوطًا بالحِكَمْ

وسيبويه وجمهور البصريين يقدرون الخبر بـ (إذ كان) للماضي، و(إذا كان) للمستقبل، فيكون الخبر ظرف زمان متعلقًا بمحذوف، أما الأخفش وابن مالك فيقدرونه بمصدر مضاف إلى صاحب الحال، فالتقدير عندهم: أكثر شربي السويق شربه ملتوتا، وأخطب ما يكون الأمير كونه قائمًا[٢].

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبرًا لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبرا [٣].

---

(١) انظر: المفصل ص ٥٥، وشرح التسهيل ١/٢٧٨، والمساعد ١/٢١٠ وما بعدها، والأشموني ١/٢٠٩، والتصريح ١/٥٧٧، والهمع ١/١٠٤.

(٢) انظر: التصريح ١/٥٧٨، والأشباه والنظائر ٨/٢٨١ وما بعدها.

(٣) الأشموني ١/٢١١.

وقد أورد ابن مالك في (شواهد التوضيح) [1] نصوصًا ورد فيها الحال سادًّا مسدّ الخبر مع صلاحيته لأن يكون خبرًا، كقول الصحابة رضي الله عنهم: كانوا يصلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عاقدي أزرهم، وقول صاحبة المزادتين: عهدي بالماء أمس، هذه الساعة، ونفرنا خلوفًا [2]، ثم علق عليها بقوله: "اعلموا- وفقكم الله- أن (عاقدي أزرهم)، و(خلوفًا) منصوبان على الحال، وهما حالان سدتا مسد الخبرين المسندين إلى (هم) و(نفرنا)، وتقدير الحديث الأول: وهم مؤتزرون عاقدي ازرهم، وتقدير الثاني: ونفرنا متروكون خلوفًا، ونظير هذين الحديثين: ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [3] بالنصب، وهي قراءة تعزى إلى علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، وتقديرها: ونحن معه عصبة، أو: ونحن نحفظه عصبةً.

وهذا النوع من سد الحال مسد الخبر مع صلاحيتها لأن تجعل خبرًا شاذ، لا يكاد يستعمل، ومنه قول الزَّبَّاء:

ما للجمالِ مشيُها وئيدا
أجَندلاً يحملنَ أم حديدا [4]

فالوجه الجيد فيما كان من هذا القبيل الرفع بمقتضى الخبرية، والاستغناء عن تقدير خبر، وإنما يحسن سد الحال مسد الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبرًا،

---

(١) ص ١١٠ وما بعدها.

(٢) رواه البخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، برقم ٣٣٧.

(٣) سورة يوسف/ ١٤، وهي رواية النزال بن سبرة عن علي رضي الله عنه، انظر: البحر المحيط ٢٨٣/٥، والدر المصون ٤٤٢/٦.

(٤) من الرجز، للزبَّاء، أدب الكاتب ص ١٧٠.

نحو: ضربي زيدًا قائمًا، وأكثر شربي السويق ملتوتًا، فلو جعل (قائم) خبرًا لضربي و(ملتوتًا) خبرًا لأكثر شربي. لم يصح، فلذلك نصبا على الحال.

وأما الأمثلة التي تقدمت، فجعل ما نصب فيها على الحال خبرًا صحيح لا ريب في صحته، فلذلك كان النَّصب ضعيفًا، وقول صاحبة المزادتين: عهدي بالماء أمس هذه الساعة، أصله: في مثل هذه السَّاعة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ومن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: "فقلنا لمسروق: سله، أكان عمر يعلم من الباب" [1]، أي: يعلم من مثل الباب".

(١) رواه البخاري، كتاب الصوم، باب الصوم كفارة، برقم ١٧٩٦.

المسألة (٤٠)

(مسائل في باب العطف)

وحديث ابن مالك في هذه المسألة – أو في هذا القسم – عن ثلاث قضايا، الأولى: حذف المعطوف للعلم به، والثانية: العطف على ضمير رفع متصل غير مفصول بتوكيد أو غيره، والثالثة: استعمال الواو بمعنى (أو) وعكسه.

حذف المعطوف للعلم به:

أما حذف المعطوف للعلم به- أي لوجود دليل- فالنُّحاة متفقون على جوازه مع الفاء والواو [١]، يقول ابن مالك في الألفية:

والفاءُ قد تُحذفُ مـعْ مـا عطفـتْ والواوُ إذ لا لـبسَ وهـيَ انفـردَتْ

وقد وردت له شواهد في الشعر والنثر، كما أورده ابن مالك في (شواهد التوضيح) [٢] من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "اجتنبوا الموبقات؛ الشرك بالله والسحر" [٣]، والتقدير: الشرك بالله والسحر وأخواتهما، وجاز الحذف لأن الموبقات سبع بينت في حديث آخر، واقتصر في هذا الحديث على ثنتين تنبيهًا على أنهما أحق بالاجتناب. وهذا الحذف وارد في القرآن الكريم، كقوله تعالى ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [٤]، أي: فأفطر فعدة من أيام أخر، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٣، والمغني ص ٨١٩، والأشموني ٣٩٦/٢، والتصريح ٦٢٢/٣، والهمع ١٤٠/٢.

(٢) ص ١١٢ وما بعدها.

(٣) رواه البخاري، كتاب الطب، باب الشرك والسحر من الموبقات، برقم ٥٤٣١.

(٤) سورة البقرة/ ١٨٤.

النَّعَمِ﴾[1]، أي ومن قتله منكم متعمدًا أو غير متعمد، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾[2] أي تقيكم الحرَّ والبرد، وقوله تعالى: ﴿ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾ [3] أي فضرب فانبجست.

ومنه في الشِّعر قول الشاعر:

كأنَّ الحَصَى مِنْ خَلْفِها وأمامِها ... إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أَعْسَرا [4]

أي: إذا نجلته رجلها ويدها.

وقول الشاعر:

فما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ لو جاءَ سالِمًا ... أبو حَجَرٍ إلاَّ لَيالٍ قلائِلُ [5]

العطف على ضمير الرفع المتصل:

ثم تحدث ابن مالك عن العطف على ضمير الرفع المتصل، وأورد قول علي رضي الله عنه: كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر" [6]، وقول عمر رضي الله عنه: كنت وجار لي من الأنصار [7]. فقد تضمَّن الحديثان "صحَّة العطف على ضمير الرَّفع المتَّصل، غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو ممَّا لا يجيزه

---

(١) سورة المائدة/ ٩٥.

(٢) سورة النحل/ ٨١.

(٣) سورة الأعراف/ ١٦٠.

(٤) من الطويل، لامرئ القيس، ديوانه ص ٦٣.

(٥) من الطويل، للنابغة الذبياني، ديوانه ص ١٥٥.

(٦) رواه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي لو كنت متخذًا خليلًا...، برقم ٣٤٧٤.

(٧) رواه البخاري، كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة، برقم ٢٣٣٦.

يجيزه النَّحويون في النَّثر إلاَّ على ضعف، ويزعمون أنَّ بابه الشِّعر، والصَّحيح جوازه نثرًا ونظمًا" (١).

قلت: رأي ابن مالك هنا مخالفٌ لرأيه في التَّسهيل، فقد قال: "ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره أو يفصل العاطف بلا"(٢) وهو القائل في الألفية:

وإنْ على ضميرِ رفعٍ متَّصلْ عطفتَ فافصلْ بالضَّميرِ المنفصلْ
أو فاصلٍ ما وبلا فصلٍ يردْ في النَّظم فاشيًا وضعفَهُ اعتقِدْ

أما هنا فقد تبع السماع الصحيح وسار على المذهب الكوفي في جواز العطف على الضمير المرفوع المتَّصل في سعة الكلام، مع أنَّ العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل؛ مما أجمع البصريون على اختصاصه بالضرورة (٣).

يقول سيبويه: "لو قلت: اقعد وأخوك، كان قبيحًا، حتى تقول (أنت)؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر" (٤)، ويقول: "ولا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر، وذلك قبيح" (٥).

وقد استشهد ابن مالك بالحديثين السابقين، وبقوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾ (٦).

ومن شواهده الشعرية إضافة إلى ما استشهد به ابن مالك: قول جرير:

---

(١) شواهد التوضيح ص ١١٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٧٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٤٧٥، والهمع ٢/١٣٨.

(٤) الكتاب ١/٢٩٨.

(٥) المرجع السابق ١/٢٧٨.

(٦) سورة الأنعام/ ١٤٨.

ورجا الأُخيطلُ من سفاهةِ رأيِه   ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا [1]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إذْ أقبلتْ وزهرٌ تهادى   كنعاجِ الفلا تعسَّفْنَ رملا [2]

استعمال (أو) بمعنى الواو:

ثم تحدث ابن مالك عن استعمال (أو) بمعنى الواو، وهو مذهب الكوفيين[3]، وأورد قوله صلى الله عليه وسلم: "اسكن؛ فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان" [4]، فالمعنى: فما عليك إلا نبي وصديق وشهيدان، وكذا قول ابن عباس رضي الله عنهما: كل ما شئت والبس ما شئت، ما أخطأتك اثنتان: سرف أو مخيلة[5]، فمعناه: ما أخطأتك اثنتان: سرف ومخيلة.

وهذا الاستعمال مشروطٌ بأمن اللبس، قال في الألفية:

وربَّما عاقبتِ الواوَ إذا   لم يُلفِ ذو النُّطق للَبسٍ منفذا

ومن شواهده في الشِّعر قول امرئ القيس:

فظلَّ طهاةُ اللَّحمِ ما بينَ مُنضجٍ   صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ معجَّلِ [6]

وقول الآخر:

فقالوا لنا: ثِنتانِ لا بدَّ منهما   صدورُ رماحٍ أُشرعتْ أو سلاسلُ [7]

---

(١) من الكامل، لجرير، شرح التسهيل ٣/٣٧٢، والأشموني ٢/٣٩٢.

(٢) من الخفيف، ديوانه ص ١٧٧.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٤٧٨.

(٤) رواه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، برقم ٣٤٨٣.

(٥) رواه البخاري، كتاب اللباس.

(٦) من الطويل، لامرئ القيس، ديوانه ص ١٢٠.

(٧) من الطويل، لجعفر بن علية الحارثي، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٥.

وقول الآخر:

قومٌ إذا سمعوا الصَّريخَ رأيتَهم من بين مُلجِمِ مهرِهِ أو سافعِ[1]

ثم تحدَّث ابن مالك عن استعمال الواو بمعنى (أو) فقال: "وكما استعملت (أو) بمعنى الواو، استعملت الواو بمعنى (أو)، وعلى ذلك حمل علي بن الحسين رضي الله عنهما قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[2]"[3].

وقد ذكر بعض النُحاة ثلاثة مواضع لاستعمال الواو بمعنى (أو)، وهي[4]:

١- في التَّقسيم، كقول الشَّاعر:

وننصرُ مولانا ونعلمُ أنَّهُ كما النَّاسِ: مجرومٌ عليه وجارمُ[5]

٢- في الإباحة، كما يقال: (جالس الحسن وابن سيرين) أي أحدهما.

٣- في التخيير، كقول الشاعر:

وقالوا نأتْ فاخترْ لها الصَّبرَ والبُكى فقلتُ البُكى أشفَى إذًا لغليلي[6]

---

(١) من الكامل، ذكره محقق ديوان حميد بن ثور في المنسوب إليه، ديوانه ص٣٠٤، وهو مذكور بلا نسبة في المغني ص ٩٠، وهو في البحر المحيط ٨/٤٩١ منسوبًا لعمرو بن معديكرب، بلفظ (كثر الصياح) بدلًا من (سمعوا الصريخ).

(٢) سورة النساء/ ٣.

(٣) شواهد التوضيح ص ١١٦.

(٤) انظر: مغني اللبيب ص ٤٦٨، والأشموني ٢/٣٨٢.

(٥) من الطويل، لعمرو بن براقة الهمداني، أمالي القالي ٢/١٢٢، وذُكر اسمه في الأغاني (عمرو بن براق).

(٦) من الطويل، لجميل بن معمر، أمالي القالي ٢/٦٤ بلفظ (من) مكان (لها)، وليس في ديوانه.

خاتمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلـــى آلـــه وصحبه أجمعين.

أما بعد ،،،

فإن من يدرس كتاب ابن مالك (شواهد التوضيح والتصحيح) ليدرك تمـــام الإدراك، أن هذا الكتاب من أهم كتب النَّحو، ويتبين له بوضوح مدى عبقرية ابن مالك في معالجة القضايا النَّحوية، حيث اعتمد على النقل الصحيح في إثبات وجه الصواب لكثير من الأحكام التي اختلف فيها النُّحاة، وأعطى الحديث الشريف مـــا يليق به من الاحتجاج، وانتصر للسَّماع في وجه بعض الأحكام النَّحوية القياســـية التي خالفت المسموعات.

وقد أبان هذا البحث عن بعض النَّتائج الجديرة بالتسجيل، وبعـــض هـــذه النتائج يتَّصل ببيان الآراء النحوية لابن مالك وغيره من النحاة، وبعضها الآخـــر يتَّصل ببيان منهج ابن مالك في التَّعليل النحوي وبيان العلَّة النحوية.

فممَّا يتَّصل ببيان الآراء النحوية:

أفصح البحث عن :

١- رجحان قول ابن مالك بقياسية حذف عامل الجر مع إبقاء عملـــه؛ لكثرة الشَّواهد على ذلك، وقد رد ابن مالك على الذين منعوا حذف عامل الجر مع إبقاء عمله، ووسموه بالشذوذ أو الندرة، فأثبـــت وقوع ذلك في شواهد لا تحصى كثرة، مما يجعل القياس عليهـــا أمرًا مقبولًا.

٢- رجحان جواز وقوع ظرف الزمان خبرًا عن أسماء الذوات بشرط الفائدة، وعدم صحة قول القائلين بالمنع مطلقًا.

٣- جواز تعدية الفعل (شبَّه) بنفسه وبالباء، خلافًا لمن لحَّن تعديته بالباء، وردًّا على من خطَّأ سيبويه وغيره في قولهم (شبه كذا بكذا)

٤- صحة وقوع خبر (كاد) مقرونًا بـ(أن) وعدم اقترانه بها، وأن اقترانه بها ليس مخصوصًا بالضرورة.

٥- أنَّ مذهب ابن مالك انتفاء الاضطرار عن الشاعر إذا أمكنه تبديل العبارة.

٦- قياسية حذف المضاف إليه لدلالة ما بعد المحذوف عليه، وعدم اقتصاره على المسموع، خلافًا للجمهور.

٧- إثبات رواية ابن مالك قول سيبويه بكون (ربَّ) للتكثير، خلافًا لما نسبه إليه صاحب (البسيط) من أنها للتقليل.

٨- جواز وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) و(بئس) الظاهر، خلافًا لسيبويه.

٩- نفي ما نسبه ابن يعيش إلى ابن السراج من منع وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) و(بئس) ظاهرًا؛ حيث قال بجوازه.

١٠- تجويز ابن مالك العطف على ضمير الرفع المتصل، غير مفصول بتوكيد أو غيره، في الشعر والنثر، خلافًا لقوله في التسهيل بتضعيفه.

وممَّا يتَّصل ببيان العلَّة النحوية:

بيَّن البحث أنَّه من العلل الصحيحة المسوِّغة للحكم النحوي في منهج ابن مالك:

١- كثرة المنقول.

٢- صحَّة التقدير ووضوح المعنى معه.

٣- الاستقراء اللغوي للمسموعات.

٤- اتِّباع لهجة عربية منقولة نقلاً صحيحًا.

٥- التناسب بين السياق من جهة ومعاني الحروف من جهة أخرى.

٦- الاستدلال بالمذكور في السياق على المحذوف منه.

٧- الاستدلال على معنى حرف مجهول المعنى بتقارضه مع حرف آخر معلوم المعنى.

٨- أنَّ التوكيد مسوِّغ استعمالي يساوي رفع الإبهام.

والحمد لله أولًا وآخرًا

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار الجيل ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، شهاب الدين أحمد بن حجر القسطلاني، ط ٦ بولاق، ١٤١٣هـ.
- أساس البلاغة، للزمخشري، ط١ مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تح د/ عبد العالم سالم مكرم، ط١ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- الأصمعيات، ط١ دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- الأصول في النّحو، لابن السراج، تح د/ عبد الحسين الفتلي، ط١ ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الأفعال، للسرقسطي، تح د/ حسين محمد محمد شرف ود/ محمد مهدي علام، ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تح أ. مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- الأمالي، لأبي علي القالي، ط٢ دار الحديث، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٩٨٢م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تح د/ حسن شاذلي فرهود، ط٢ دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ط٢ دار الفكر ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تح د/ عياد الثبيتي، ط١ دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي ١٣٨٤هـ، وطبعة دار المعارف ١٣٩٢هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح د/ حسن هنداوي ط٢ دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- ترتيب كتاب العين، للخليل بن أحمد، تح د/ مهدي المخزومي وآخرين، ط١ انتشارات أسوة، ١٤١٤هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تح د/ عبد الفتاح بحيري، ط١ الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- الجامع الصحيح المختصر، للبخاري، تح مصطفى ديب البغا، ط٣ دار ابن كثير- اليمامة، دمشق- بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تح د/ فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١ دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- خزانة الأدب، للبغدادي، تح عبد السلام هارون.
- الخصائص لابن جني، تح محمد علي النجار، ط٢ دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تح د/ أحمد الخراط، ط١ دار القلم، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ديوان الأعشى، ط دار صادر، بيروت.
- ديوان امرئ القيس، ط١ دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- ديوان حسان بن ثابت، ط دار صادر، بيروت.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤ه – ١٩٦٥م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، ط٢ دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، ط دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٣٨٥ه – ١٩٦٥م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، ط١ دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تح د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تح د/ حسن هنداوي، ط١ دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح حسن حمد، ط١ دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تح د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، ط١ هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تح عبد السلام هارون، ط١ دار الجيل، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي، تح د/ إميل يعقوب، ط١ دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.

- شرح المفصل، لابن يعيش، ط عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تح محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣ عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الصحاح، للجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطار، ط٣ دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- القاموس المحيط، للفيروزابادي، ط دار الجيل، بيروت.
- الكتاب، لسيبويه، تح عبد السلام هارون.
- لسان العرب، لابن منظور، ط٢ دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التراث العربي بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- اللمع في العربية، لابن جني، تح حامد المؤمن، ط٢ عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- مجمل اللغة، لابن فارس، تح زهير عبد المحسن سلطان ط٢ مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح د/ محمد كامل بركات، ط دار الفكر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- مشكلات نحوية، أ.د محمد عبد المجيد الطويل، ط١ مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٢م.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، ط٢ مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تح عبد السلام هارون، ط١ دار الجيل بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، ط دار الكتاب العربي، بيروت.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح د/ مازن المبارك وآخـرين، ط١ دار الفكر، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تح محمد سيد كيلاني، ط دار المعرفة، بيروت.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تح د/ إميل بديع يعقـوب، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، للمبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.
- المقرب، لابن عصفور، تح أحمد عبد الستار الجواري وعبـد الله الجبـوري، ط١، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب للمقري، تح محمد محيي الـدين، ط١ ١٣٦٧هـ مطبعة السعادة بمصر.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ط دار المعرفة، بيروت.